

طالبو الحكومة والمجلس بسرعة تمرير قانون الاستقرار المالي وإنهاء حالة التجاذب السياسي

# اقتصاديون لـ «الأخبار»: تصنيف «فيتش» السيادي للكويت عند «AA» يعزز الثقة في الأداء الاقتصادي إقليمياً وعالمياً

عمر راشد - أحمد يوسف - أحمد مغربي - محمود فاروق - منى الدغمي

جاء إبقاء تقرير وكالة «فيتش» لتصنيف السيادي للكويت عند «AA» بالكثير من المعطيات الإيجابية التي دفعت بأمال الاقتصاديين بضرورة حل المشاكل الناجمة عن التجاذب السياسي بين مجلس الأمة والحكومة. أملين أن يشهد العام المقبل رفع التصنيف.

الأخبار - حاورت عدداً من الفعاليات الاقتصادية التي أكدت على أن التصنيف أكد قوة المالية العامة للكويت التي تحتل بها الصدارة بين دول المنطقة. مستدركين بأن تدعيم الثقة في النظام المالي المصرفي من خلال تدخل الحكومة في زيادة رسملة البنوك المحلية إذا اقتضت الضرورة.

ورأي البعض أن ما ذكره التقرير يؤكد قدرة الكويت في الوفاء بالتزاماتها المالية وإن ما تعانیه فقط بالأنواع السياسية. موضحين أن إقرار قانون الاستقرار

المالي بات أمراً مهماً ومطلوباً في الفترة المقبلة. وتوقع البعض تحقيق الكويت لتصنيف سيادي أعلى في 2010 مع إقرار مجلس الأمة لمجموعة قوانين ترسي قواعد ثابتة لبناء اقتصاد قوي ومتكامل للمرحلة المقبلة. وحذر البعض من تدخل الدولة في زيادة رؤوس أموال البنوك المحلية باعتبار أن هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة تدخل المجلس في النظام المالي المصرفي في الفترة المقبلة. لافتين إلى أن القطاع الخاص لديه القدرة على الاكتتاب وزيادة رؤوس الأموال. وقالوا أن التصنيف أوجد امكانية العمل على تطوير أداء الشركات الاستثمارية ومواجهة الملفات المتعثرة بها لطماننة البنوك التي اقراضها. وفيما يلي التفاصيل:

تصنيف وكالة «فيتش» للجدارة الائتمانية يعتبر مؤشراً جيداً للاقتصاد الوطني وسينعكس بالإيجاب على جميع المؤسسات المالية في الدولة. وأفادت بأن نقاط قوة الاقتصاد المحلي ساعدت السلطات المعنية على مواجهة تحديات الأزمة، فضلاً عن أن الميزانية العامة الخارجية السيادية التي تعتبر واحدة من أقسى الميزانيات العامة مقارنة بالبلدان الأخرى، ساعدتها أيضاً على مواجهة الأزمة خلال الفترة الماضية، وحول إمكانية اكتتاب الحكومة في تعزيز رسملة البنوك المحلية أن اقتضت الضرورة، قالت بورسلي أن هذا المنطلق سيعزز السيولة المالية في البلاد ويرسخ القواعد المصرفية التي من شأنها ستحافظ على الاقتصاد الوطني بأكمله.

وفي ذات السياق، قالت بورسلي أن اكتشاف تصف عمليات الإقراض المصرفية تقريبا على قطاعات محفوفة بالمخاطر مثل الإقراض بهدف شراء أسهم يمثل قلقاً بالغا خاصة إذا عجزت شركات الاستثمار عن سداد ديونها الخارجية.

وحول المناخ السياسي الحالي أفادت بورسلي بأن الاستقرار النسبي بين السلطتين دفع من ضمن الأسباب التي دفعت فيتش التي تثبتت تصنيف الجدارة الائتماني للكويت فضلاً عن أنه يعد الأكثر انفتاحاً في الخليج، على الرغم من أن التأثير السياسي في البلاد أقل من غيره في البلدان التي تصنفها وكالة «فيتش».

مركز مالي خارجي

تتبعها على ما ورد في تقرير مؤسسة «فيتش» حول الجدارة الائتمانية للكويت بالإبقاء على التصنيف السيادي عند «AA»، والإقرار بأن المركز المالي الخارجي للكويت أحد أقوى المراكز من بين الدول التي تصنفها «فيتش» قال المحلل المالي في شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ميثم الشخص أن محافظ الكويت على تصنيفها الائتماني يعكس أن السياسة المالية المتبعة في الكويت ناجحة وتتعامل مع الأزمة إلى حد ما كان موفقاً.

وأضاف الشخص أن الكويت سعت إلى أن تحافظ على مركزها المالي، مشيراً إلى أن الخطوات التي قامت بها الكويت إزاء انعكاسات الأزمة كانت موفقة، وأوضح في هذا الصدد أن الإبقاء على التصنيف عند «AA»، يفسر أن الكويت قد استخدمت فوائدها النفطية في مواقع مهمة، لافتاً إلى أن السياسة المالية للكويت متجدرة منذ عقود ولا زالت... وتابع: الإبقاء على تصنيف الجدارة يجعل المسؤولية على قدر أعلى، مشيراً إلى أن الصعب بالنسبة للمرحلة المقبلة المحافظة على هذه المرتبة وعدم السماح بتراجع التصنيف.



سليمان الوقيان



د. يوسف الزلزلة



علي الموسى



عبدالمجيد الشطي

**الوقيان:**  
القطاع الخاص قادر على تغطية الاكتتاب في زيادة رسملة البنوك

**الزلزلة:**  
تصنيف أعلى في 2010 مع إقرار مجلس الأمة لتشريعات جديدة

**الموسى:**  
الكويت تتميز بقوة المالية العامة وقدرتها على تنفيذ التزاماتها المالية

**الشطي:**  
الدولة لديها القدرة على التدخل لإنقاذ البنوك عند الضرورة



حجاج بوخضور



د. أماني بورسلي



ميثم الشخص



خالد السنوسي

**بوخضور:**  
علة الاقتصاد تكمن في غياب سياسة مالية حكيمة تعززه

**بورسلي:**  
التصنيف سينعكس إيجاباً على مؤسسات الدولة المالية

**الشخص:**  
الكويت اتخذت خطوات جادة في التعامل مع تداعيات الأزمة

**السنوسي:**  
الشركات المتعثرة تواجهها واتخاذ قرارات مصيرية

بوخضور أن هذه الفاعلية موجودة أصلاً طبقاً لقانون الاستقرار المالي بإعطاء غطاء وضمان مالي للاقتصاد المحلي، وموضحاً أن مبدأ دخول الحكومة في هذه الزيادة أمر متناقض لأنها قامت خلال الفترة الماضية ببيع حصتها في بنك بوبيان وهو مثال على تناقض السياسة المالية، فبيع هذه الحصص يخالف توجهها في الدخول في زيادة رأسمال البنوك.

وأشار بوخضور إلى أن قوانين الاستقرار المالي والسياسات النقدية بشكل عام قد تم استيفائها ولكن لا نجد مثل هذه القوانين تطبيقاً على أرض الواقع فهي تعتبر «مغيبة» في طرح للمشروع الجديدة والتي من شأنها أن تخلق نتائج تشغيلية جيدة للشركات و تعطى قاعدة إنتاجية تحقق للشركات الدرجة في السوق عوائد تشغيلية جيدة بل جعلتها في دائرة مفرغة تدور حول نفسها فتفقد إلى تحقيق النتائج التشغيلية الجيدة.

وبين بوخضور أن الكويت في أزمتها المالية ليست بسبب ما عليه العالم من ركود وتباطؤ وإنما المشكلة في الكويت ترجع إلى مشكلة الإنفاق والسياسة المالية وخلق البيئة الاقتصادية المناسبة، مضيفاً أن هذه هي الإشكالية التي تعاني منها الكويت والتي للأسف أغفلتها سياسة متزنة، مشيراً إلى أن هذه السياسات الحكيمة كانت خلال الأزمة المالية العالمية وكان لها العديد من الإجراءات الاستباقية التي كان لها الأثر الكبير على استقرار النظام المالي وهذا ما جعل الكويت تستحق وبكل جدارة هذا التصنيف في مثل هذه الأوقات.

وحول تأثير التصنيف في قطاع الاستثمار فإن هناك ملفات لشركات متعثرة يجب أن تحل ويجب أن تتخذ قرارات من بنك الكويت المركزي في هذا الأمر حتى لا تتضرر الشركات الأخرى ذات الإبداع الجيد. وأوضح أن نسبة تلك الشركات تتراوح بين 10 و 15٪، وهي نسبة ليست بالكبيرة، مستدركا أن هناك شركات قائمة لديها أصول وملاءة قوية ويمكنها المضي في التطوير. وأضاف السنوسي أنه على البنوك عدم مقياس الشركات الاستثمارية بترموتر واحد، فهناك شركات ذات أداء مالي جيد، ورغم ذلك قامت البنوك بتقليص أداؤها، مشيراً إلى أن هناك شركات متعثرة يجب التعامل مع ملفاتها بشكل مستقل عن الشركات الأخرى.

وقال إن أوضاع الكويت جيدة للغاية مقارنة بغيرها من الدول، والأخطاء لا يجب تعميمها وعلى الجميع التعاون من أجل الخروج من الاستقرار المالي إلى الأوج.

وسن جانبه قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إن تثبيت التصنيف السيادي للكويت عند AA هو دلالة على أن السياسة النقدية في الكويت هي سياسة متزنة، مشيراً إلى أن هذه السياسات الحكيمة كانت خلال الأزمة المالية العالمية وكان لها العديد من الإجراءات الاستباقية التي كان لها الأثر الكبير على استقرار النظام المالي وهذا ما جعل الكويت تستحق وبكل جدارة هذا التصنيف في مثل هذه الأوقات.

الاتجاه البنوك لزيادة رؤوس أموال البنوك أمر خاطئ؛ ويعزز تدخل الحكومة ومجلس الأمة في إدارة النظام المالي وهو ما يعني عسود النظام المصرفي إلى الوراء، مستدركا أن الملاك في البنوك يمكنهم الاكتتاب في زيادة رأس المال وهو ما سيعزز أداء القطاع الخاص.

وأستشهد الوقيان بإقدام شركة كافكو على بيع «كوستاكو» والتي ستستحوذ على رأس مال وهو ما سيعزز أداء القطاع الخاص.

مبالغة في تقدير تداعيات الأزمة بدوره، أشار الرئيس التنفيذي في شركة الأولى للاستثمار خالد السنوسي إلى أن التصنيف جاء ليؤكد متانة الوضع الاقتصادي في الدولة، وأكد أن الوضع الاقتصادي «جيد» وأنه كان هناك نوع من المبالغة في التعامل مع تداعيات الأزمة المالية مستدركا بأننا لم يكن لها أي داع. وأضاف أن التجاذبات على قانون الاستقرار المالي يجب أن تنتهي، مستدركا أن التعامل مع القانون بمهنية بات أمراً مطلوباً وملحاً لاستقرار أوضاع الشركات الاستثمارية.

«فيتش ريتنغز»، وذلك رغم ظروف الأزمة المالية العالمية الطاحنة التي مازالت دول العالم تعاني من تبعاتها. وقال د.الزلزلة لـ «الأخبار» أن الكويت وضعها الاقتصادي والمالي مستقر فضلاً عن قدرة الدولة على دعم قطاعها المالي كما حدث مع بنك الخليج. وأضاف أنه ومع العام المقبل ستكون الأوضاع الاقتصادية والائتمانية للبلاد أعلى بكثير من التصنيف الراهن وذلك استناداً لأوضاع الشركات والمؤسسات والقطاعات المالية والاقتصادية التي ينتظر إعلانها عن أرباح تعوض بها خسائرها جراء الأزمة.

وبين أن كثيرا من الشركات والمؤسسات في الكويت قد أدت خلال العام الحالي على تسديد التزاماتها مما قلل من حجم العمليات الاستثمارية، لكن مع العام المقبل ستتغير هذه الأوضاع، بل ستتحول إلى أرباح، وهو ما يؤكد إمكانية النظرة المستقبلية الإيجابية وذلك بحسب قول مؤسسة التصنيف.

وقال: مؤسسة «فيتش ريتنغز» تعتبر مؤسسة محايدة وليس لها أي مصلحة في هذا التصنيف، كما أنه مبني على أسس علمية واضحة ومعروفة، وهذا يدحض أي افتراء على الوضع الاقتصادي العام للكويت. وأكد على أن جميع المؤشرات العامة ترصد تحرك الأداء الاقتصادي الكويتي إلى الأمام خصوصا خلال 2010، مع إنجاز مجلس الأمة للعديد من مشاريع القوانين الاقتصادية، والتي تدفع

صافي قيمة العوائد كما في 31/07/2009	صافي قيمة العوائد كما في 31/07/2009
0.650	0.666
العائد لشهر يوليو 2009	العائد لشهر يوليو 2009
4.14%	4.44%
العائد منذ بداية السنة 2009	العائد منذ بداية السنة 2009
-3.84%	-2.85%
العائد منذ التأسيس 1997	العائد منذ التأسيس 1997
-34.96%	-33.38%

نول NOOR  
www.noorinvestment.com